



# فجوة اللامساواة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: رخاء للأغنياء وتكشف للبقية

ملخص تنفيذي

ينظر هذا التقرير الى تفاقم اللامساواة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مع التركيز على مصر ولبنان والمغرب وتونس في أعقاب جائحة كورونا وأزمة تكاليف المعيشة. ويتمعن التقرير في غياب أنظمة ضريبية مناسبة وعادلة على امتداد المنطقة، ولا سيما الضرائب على الثروة. ويحدّد ذلك من القدرة المالية للحكومات وإنفاقها على الخدمات العامّة، ما يؤدي إلى التمييز بين الأنواع الاجتماعية واتساع فجوة اللامساواة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

لذا، يجب على الأغنياء دفع حصّتهم العادلة من الضرائب. ولا يمكن أن يصبح النقش في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هو القاعدة. وسيؤقّر فرض ضرائب على أرباح أثرياء المنطقة مواردًا أساسية تفتقر إليها البلدان المختلفة حاليًا ولكنه سيبدأ في سدّ الفجوة بين الأغنياء والبقية.

#### جميع الحقوق محفوظة لمنظمة أوكسفام الدولية – أكتوبر 2023

كتب هذه الورقة ألكسندروس كنتيكيلبينيس، وأمين بوزيان، وسحر مشماش، ورويدة مشرف، ونبيل عبدو. وتقرّ منظمة أوكسفام في إنتاجها بمساعدة مروة الأنصاري، ونادين مزهر، وسلمى جراد، وروزلين بوتمان، ودرّة الشواشي، وسوزانا رويز رودريغيز، وأنجيلا تانيجا، وإيما سيرى، وأنتوني كاماندي، وكايت دونالد، ودانا عابد، وهديل قزاز، وماكس لوسون، وأمينة هرسى. لمزيد من المعلومات بشأن القضايا المثارة في هذه الورقة، يُرجى إرسال بريد إلكتروني إلى العنوان التالي: [advocacy@oxfaminternational.org](mailto:advocacy@oxfaminternational.org)

ترجمه من الإنجليزية فادي سكري

هذا المنشور محمي بموجب حقوق الطبع والنشر ولكن يمكن استخدام النصّ مجانًا لأغراض المناصرة والحملات والتعليم والبحث، بشرط ذكر المصدر بالكامل. ويشترط صاحب حقوق الملكية الفكرية أن يُحاط علمًا بأيّ من هذه الاستخدامات بهدف تقييم الأثر. أمّا في ما يتعلق بالنسخ في أي ظروف أخرى أو إعادة استخدام هذا المحتوى في منشورات أخرى أو ترجمته أو أقلمته فلا بدّ من الحصول على إذن وقد يتوجّب بدل مالي لقاء ذلك. للتواصل إلكترونيًا: [policyandpractice@oxfam.org](mailto:policyandpractice@oxfam.org)

إنّ المعلومات الواردة في هذه الورقة صحيحة وقت إرسالها للنشر.

نشرته منظمة أوكسفام بريطانيا لصالح منظمة أوكسفام الدولية في أكتوبر 2023 تحت الرقم المتسلسل:

DOI: 10.21201/2023.621549

Oxfam GB, Oxfam House, John Smith Drive, Cowley, Oxford, OX4 2JY, UK.

صورة الغلاف: صبي سوري لاجئ يستريح بعد بيع الزهور على كورنيش بيروت البحري. حقوق التصوير: منظمة أوكسفام / كريستيان حرب.

# ملخص

لا تزال تعاني اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من آثار الجائحة، وأزمة تكاليف المعيشة التاريخية والدين العام المتصاعد. وفي حين زادت ثروات الأغنياء، يكافح بقية الناس للتعافي من الصدمات الاقتصادية المتعاقبة.

وفي عام 2011، خلال الربيع العربي، خرج المتظاهرات والمتظاهرون في جميع أنحاء المنطقة إلى الشوارع للمطالبة بالكرامة والعمل والعدالة الاجتماعية. وبعد أكثر من 10 سنوات، يبدو أنهم تُركوا لمصيرهم ليسقطوا في براثن التقتشف والبطالة والفقر. وتُعدّ منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا واحدة من أكثر المناطق لاساواةً في العالم حتى قبل الجائحة. وفيما ذهب نصف إجمالي الدخل إلى أغنى 10 بالمئة من السكان، حصل النصف الأفقر منهم على 11 بالمئة منه فقط<sup>1</sup>.

وعلى الرغم من الضرر الذي أحدثته الجائحة في العالم والمنطقة، تم اعتبارها فرصة "لإعادة البناء بشكل أفضل"، وكان هذا هو الحال فعلاً بالنسبة للأغنياء. فباستخدام سلطتهم لتشكيل وترسيخ السياسات والممارسات لمصلحتهم الخاصة، استمروا في مراكمة الثروات على حساب البقية.

ففي هذه المنطقة، جمع أصحاب المليارات خلال الجائحة ثروات فاقت ما راكموه خلال العقد السابق<sup>2</sup>. في عام 2020 وحده مثلاً، زاد 7 من أصل 13 مليارديراً في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ثرواتهم بنسبة 22 بالمئة - أي ما مجموعه 6 مليارات دولار أمريكي<sup>3</sup>. وفي الوقت نفسه، تبيّدت الآمال بأن تساعد الجائحة في تحرير المنطقة من قبضة التقتشف المستمرة منذ عقود والتي أدت إلى الوهن والإرهاق وأودت بحياة شعوبها. وفي الواقع، ثبت أن الجائحة كانت بمثابة وقود يغذي هذا الاتجاه.

كما أفضت عقود من سياسات التقتشف في جميع أنحاء المنطقة إلى إضعاف المؤسسات العامة وأدت إلى اقتصادات تعتمد بشكل كبير على العمالة غير النظامية، وعمل المرأة غير المدفوع الأجر، وخصخصة الخدمات العامة، ما نتج عنه تفاقم اللامساواة، مع انخفاض عدد الأشخاص الذين يستطيعون تحمل تكاليف هذه الخدمات.

لقد "نجح" التقتشف بالنسبة لأولئك الذين يسيطرون على الثروة والسلطة إذ فكّك أنظمة الحماية الاجتماعية، وخصص الخدمات العامة الحيوية، وحمل الأغنياء من دفع حصتهم العادلة من الضرائب. وهذا هو السبب في استمرار التقتشف في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، على الرغم من عواقبه الاجتماعية والاقتصادية الكارثية.

وبدلاً من فرض ضرائب على الأثرياء والشركات الغنية لتمويل الاستجابة للجائحة، خفضت الحكومات في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مزايا مثل تأمين الأمومة في الأردن، والمعاشات التقاعدية في مصر، ورواتب القطاع العام في تونس. وقد انكشفت هشاشة أنظمة الحماية الاجتماعية القائمة مع انفجار معدلات البطالة، فيما دفع ارتفاع أسعار الطاقة والغذاء بالمزيد من الناس إلى براثن الفقر. كما ارتفع الدين العام في جميع بلدان المنطقة، حيث شهد لبنان زيادة في ديونه بنسبة مذهلة بلغت 151 بالمئة من الناتج المحلي في عام 2020 وتخلف عن سدادها في العام نفسه<sup>4</sup>.

وفيما شهد لبنان انهياراً اقتصادياً غير مسبوق، ضاعف أغنى الأفراد في البلاد ثروتهم الصافية بين عامي 2020 و2022، من 18.7 مليار دولار إلى ما يقرب من 35 مليار دولار أمريكي. وبينما كانت مصر تعاني من أزمة مالية، شهد المصريون/ات الأغنياء زيادة في ثرواتهم بنسبة فاقت 50 بالمئة، من 99.7 مليار دولار إلى 153.9 مليار دولار. كما شهدت النخبة الثرية في الأردن والمغرب طفرة بين عامي 2019 و2022، حيث ارتفع صافي ثروة أغنى الفراد من 19 مليار دولار إلى 31 مليار دولار ومن 28.6 مليار دولار إلى 31.5 مليار دولار على التوالي<sup>5</sup>. وفي غياب أي ضرائب على هذه المكاسب المالية الهائلة في بلدان المنطقة، دفع الفقراء والطبقات الوسطى الثمن من خلال تدابير التقتشف المكثفة حيث جرى تجفيف الخزنة العامة تحت وطأة ارتفاع خدمة الديون.

فالتقتشف، والعمل غير النظامي، والافتقار إلى الحماية الاجتماعية، وفي نهاية المطاف الفقر، أمور تسير بالتوازي جنباً إلى جنب. ويرتبط انتشار العمالة غير النظامية في المنطقة - التي تمثل حوالي 60 بالمئة من إجمالي اليد العاملة<sup>6</sup> - ارتباطاً مباشراً بالحصة الضئيلة من النمو الاقتصادي التي يستحوذ عليها النصف الأفقر من السكان. كما دفعت تدابير التقتشف، كتقليص القطاع العام، بملايين الأشخاص إلى العمل في وظائف غير نظامية وغير مستقرة، لا توفر لهم سوى أي حماية اجتماعية، ما دفع بالمزيد من الأشخاص إلى براثن الفقر. ويعيش ثلث المصريين/ات، وما يصل إلى 16 بالمئة من التونسيين، و82 بالمئة من اللبنانيين تحت خط الفقر<sup>7</sup> أو في فقر متعدد الأبعاد<sup>8</sup>، في حين يتمتع عدد قليل جداً من الأفراد الأثرياء وعائلاتهم بالثروة الهائلة مستحويين على معظم الدخل الوطني.

إنّ الحماية الاجتماعية هي حق أساسي من حقوق الإنسان وتعمل كصمام أمان في الأزمات. ولكن على امتداد المنطقة، كانت خطط الحماية الاجتماعية تعاني أصلاً من شوائب ناحية قلة تطورها ومن نقص التمويل قبل الجائحة لذا لم تتمكن من توفير حماية عندما احتاج الناس إليها. ففي عام 2020<sup>9</sup> حصل 14 بالمئة فقط من اللبنانيين/ات و50 بالمئة من التونسيين/ات على تغطية اجتماعية واحدة على الأقل، وفي مصر، لم يستفد أقل من ثلثي الفقراء (60 بالمئة) من أي شكل من أشكال شبكات الأمان الاجتماعي<sup>10</sup>.

وقد ساهمت المؤسسات المالية الدولية في رسم هذه الصورة القائمة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ودفعت باتجاه اتخاذ

المزيد من تدابير "شدّ الحزام" من خلال شروط الإقراض، ودعمت الحكومات لتفكيك أنظمة الحماية الاجتماعية الشاملة لصالح شبكات الأمان التي تعتمد على استهداف الأكثر فقرًا حصرًا مع اقضاء معظم السكان. ومن جانبها، عانت الحكومات في سعيها لتنفيذ مشروعات المؤسسات المالية الدولية للوصول إلى التمويل الدولي من نقص التمويل في الخدمات العامة مثل الرعاية الصحية والتعليم. وقد أدى ذلك إلى خلق نظام ذي مستويين، حيث تتمتع الأسر الغنية بفرص أفضل للحصول على الرعاية الصحية الخاصة والتعليم، في حين يُترك لبقية لأسر المستشفيات المتهاكلة والصفوف الدراسية المزدهمة. فعلى سبيل المثال، تتدهور البنية التحتية للمدارس في تونس حيث تُنمّ 1415 مدرسة ابتدائية لا يصلها الماء، وتشير التقديرات إلى أنّ أكثر من 100,000 تلميذة وتلميذ يتسربون من المدرسة كل عام<sup>11</sup>.

وتدفع النساء الثمن الأعلى لكارثة التفش في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ويتحملن العديد من آثارها السلبية، حيث تسدّ أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر التي يمارسها الفجوات الناجمة عن تدهور الخدمات العامة. وتُضحي النساء في المنطقة ما يصل إلى 34 ساعة في الأسبوع في أداء أعمال غير مدفوعة الأجر، مقارنة بما يصل إلى 5 ساعات للرجال<sup>12</sup>. كما أنّ النساء غائبات بشكل ملحوظ عن القوى العاملة بأجر. وتسجّل المنطقة أدنى حصّة من دخل المرأة في العمل في العالم، حيث تبلغ 12 بالمئة<sup>13</sup>. كما تشغل النساء الجزء الأكبر من وظائف الرعاية في القطاع العام: 67 بالمئة في مصر و72 بالمئة في الأردن و52 بالمئة في تونس. ويعني ذلك أنّه عندما تُنفذ تدابير التفش، مثل تلك التي يدعمها صندوق النقد الدولي والتي تنطوي عادة على فقدان العديد من وظائف القطاع العام، تتأثر النساء بشكل غير متكافئ.

وفي غياب الضريبة على الثروة، اعتمدت الحكومات في المنطقة على التفش الضارّ بدلاً من سياسات الحدّ من اللامساواة. وقد قدر صندوق النقد الدولي أنّ "الفرق بين تحصيل الضرائب الفعلي والمحتمل يساوي في المتوسط حوالي 14 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي (باستثناء النفط والغاز)"<sup>14</sup>. ويشكل ذلك ثلاثة أضعاف ما أنفقته المنطقة على الرعاية الصحيّة وحدها في عام 2020.

وبشكل عام، فإنّ ضريبة الدخل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تدرّ أقلّ من 2 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي. وبالمقارنة، فإنها تمثل 8.31 بالمئة في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية<sup>15</sup>. وعلاوة على ذلك، شهدت اتجاهات الضرائب الدخل الفردية انخفاضًا متزايدًا في معدلات الضرائب بالنسبة لأصحاب الدخل المرتفعة ولكنها ارتفعت بالنسبة لأصحاب الدخل المنخفض، ما زاد من تعميق المستويات الإجمالية للامساواة في المنطقة. وكان هذا هو الحال أيضًا بالنسبة للشركات، إذ تنصّر منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا القائمة في مجال الإعفاءات الضريبية للشركات الكبرى.

وحياليًا، تونس هي الدولة الوحيدة في المنطقة التي تفرض ضرائب على صافي الثروة، وإن كانت ضئيلة بنسبة 0.5 بالمئة فقط على قيمة العقارات التي تزيد عن 3 ملايين دينار، في حين أنّ الضرائب التصاعديّة لا تزال وعدًا لم يتمّ الوفاء به بعد. ومع عدم استغلال هذا المصدر من الإيرادات الضريبية، يقع عبء الدين العام على غالبية أفراد المجتمع. وبدلًا من الاستثمار في الخدمات العامّة التي يمكن أن تساعد في الحدّ من اللامساواة، تُنفق أموال دافعي الضرائب على خدمة الدين العام الذي يستفيد منه الأثرياء. فالضرائب غير المتكافئة التي تقع على كاهل الطبقة الوسطى، والضرائب المفروضة على الأشخاص الذين يكسبون الحدّ الأدنى للأجور، والامتيازات الضريبية للأغنياء، تدعم جميعها اللامساواة في الدخل في المنطقة وتُحبط فرص التحوّل الاقتصادي والتعافي.

وتعدّ منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أيضًا ملادًا للشركات التي تتلقى حوافر ضريبية كبيرة، على حساب توسيع المالية العامّة. فقد كانت التكلفة الإجمالية للحوافر الضريبية في المغرب في عام 2021 تعادل ميزانية الصحةّ بأكملها لذلك العام<sup>16</sup>، بينما في تونس، كانت تكلفة الحوافر الضريبية للشركات البالغة 7.75 مليار دولار أمريكي أعلى من الإنفاق على التعليم وبلغت ضعف ميزانية الصحة<sup>17</sup>.

وتؤكد هذه النظم الضريبية غير العادلة وغير المتكافئة على نكث الصندوق لوعده بدعم الضرائب العادلة والنظم الضريبية المنصفة من خلال برامجه المتكرّرة للقروض مع بلدان المنطقة. وفي حين أنّ مشورته في مجال السياسات العامّة لهذه البلدان كثيرًا ما تدعو إلى نظم ضريبية منصفة ترصد بفاعلية الأفراد والشركات ذات الملاءة المالية العالية، فإنّ تدابيرها الخاصّة لا تأخذ هذه التوصيات في الاعتبار في كثير من الأحيان. وفي حين دعا صندوق النقد الدولي في البداية إلى إجراء إصلاحات في ضريبة الدخل على الأفراد أو الشركات في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، كانت السياسات التي اعتمدت إما عشوائية أو فائتة أو استطاع التهرب منها أولئك الذين استهدفتمهم. ومع ذلك، شهدت الجهود الحماسية التي يبذلها صندوق النقد الدولي لنشر ضريبة القيمة المضافة ورفع الدعم إقبالًا أكبر بكثير - وقد شعر أشدّ الناس فقرًا بآثارها السلبية بشكل أكثر حدّة.

فالإيرادات الضائعة لا تُعزى فقط إلى النظم الضريبية المعطلة والبالية والتي تقاوم اللامساواة فحسب، بل أيضًا إلى انتشار التحايل والتهرب الضريبي في جميع أنحاء المنطقة. وتأتي الأنظمة الضريبية "التي تسمح بالتسرب" نتيجة لنقص الموظفين/ات ونقص التمويل في الإدارات الضريبية وتعقيد القوانين والملاذات الضريبية. ففي عام 2018، خسر لبنان وحده عائدات ضريبية تقدر بنحو 5 مليارات دولار بسبب التهرب الضريبي<sup>18</sup>.

كما شهد سكان المنطقة الذين تزيد ثروتهم الصافية الفردية عن 5 ملايين دولار أمريكي نموًا في ثرواتهم مجتمعة، من 1,684 مليار دولار أمريكي في عام 2019 إلى ما يقرب من 3,000 مليار دولار أمريكي بحلول نهاية عام 2022. وفي حين اتخذت حكومات أخرى في جميع أنحاء العالم إصلاحات ضريبية تصاعديّة، تمسكت الحكومات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بال نماذج القديمة

- مع نتائج كارثية بالنسبة للعديد من أفقر الأشخاص في تلك البلدان.

وفي البلدان الأربعة التي جرى تحليلها في هذا التقرير - مصر والأردن ولبنان والمغرب - فإنّ فرض ضريبة ثروة بنسبة 5 بالمئة على الأفراد الذين يملكون ثروات تبلغ 5 ملايين دولار أمريكي وما فوق من شأنه أن يولد إيرادات مجتمعة بقيمة 10 مليارات دولار أمريكي. ويمكن استخدام هذه الأموال لتعزيز الخدمات العامة وتوسيع نطاقها لتشمل من تمسّ بهم الحاجة إليها. فعلى سبيل المثال، ستسمح لمصر بمضاعفة إنفاقها على الصحة، في حين يمكن للأردن مضاعفة ميزانيته التعليمية. ويمكن للبنان أن يزيد إنفاقه على الصحة والتعليم مجتمعين بسبعة أضعاف.

وفي حين تقع على عاتق الحكومات في المنطقة في نهاية المطاف مسؤولية إصلاح النظام الضريبي لصالح جميع الناس، يجب على المؤسسات المالية الدولية أن تضطلع بدور رئيسي لضمان تنفيذ هذه الإصلاحات ونجاحها. وقد كان صندوق النقد الدولي عاملاً مساعداً لأوجه اللامساواة المتفشية الآن، باعتباره حافزاً للعديد من السياسات الضارة التي سمحت لأغنى الأفراد في المنطقة بأن يصبحوا أكثر ثراءً. وتشكل المؤسسة جداول الأعمال الاقتصادية الوطنية وتنصّ على الشروط التي يمكن أن تصحّ العديد من أخطائها؛ ويمكنها أن تفكك السياسات التي تعمق أوجه اللامساواة بدلاً من أنّ ترسخها. والأمر الأهم هو أن صندوق النقد الدولي يمكن أن يقترح تدابير غير تقشفية تسعى للحدّ من اللامساواة بين الناس عبر تشجيع الضرائب التصاعديّة وضرائب الثروة القادرة على إصلاح الخدمات الاجتماعية ونظم الحماية الاجتماعية المعطلة.

# التوصيات

لا يمكن السماح للتقشف في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بأن يصبح هو القاعدة. ويمكن أن يوفر فرض ضرائب على أرباح أغني الناس في المنطقة مواردًا حيوية للبدء في ردم الهوة التي بين الأغنياء والبقية.

## التوصيات لحكومات المنطقة:

### تحديد أهداف محلية للحدّ من اللامساواة

- جمع ونشر البيانات عن دخل الأشخاص و ثروتهم على أساس سنوي.
- استخدام هذه البيانات لتحليل الأثر التوزيعي لجميع السياسات المقترحة.
- العمل مع المجتمع المدني والجهات الفاعلة الأخرى لوضع خطط وطنية للحدّ من اللامساواة.
- وضع أهداف محدّدة زمنيًا وواضحة للحدّ من اللامساواة، بهدف عدم تجاوز دخل أغني 10 بالمائة من السكان دخل أفقر 40 بالمائة منهم، مع إبقاء نسبة بالما عند المعدل 1.

### فرض ضرائب على الأغنياء - الآن

- فرض ضريبة تضامنية - بنسبة 5 بالمئة على الأقل - لمرة واحدة على صافي ثروة أغني 1 بالمئة من السكان.
- فرض ضرائب تصاعديّة دائمة على الثروة، مع ضريبة دائمة بنسبة 2 بالمئة على الأقل على صافي الثروة.
- تعزيز تصاعديّة نُظْم ضريبة الدخل على الأفراد لضمان فرض ضرائب فاعلة على أصحاب الثراء الفاحش تكون أعلى بكثير من متوسط الضرائب على العمال والطبقة المتوسطة.
- فرض ضرائب تصاعديّة على الميراث تتيح مساهمة عادلة للعقارات الكبرى في جهود تحصيل الإيرادات الحكومية.
- فرض ضرائب عقارية تصاعديّة تضمن المساهمة العادلة لكبار أصحاب الأراضي والعقارات في جهود حشد الموارد المحليّة.
- جعل ضريبة دخل الشركات أكثر فاعلية وإلغاء النُظْم الضريبية التفضيلية، ولا سيما بالنسبة للمناطق الخاصّة والمؤهلة، وإعادة النظر في الحوافز والإعفاءات الضريبية الحالية من منظور الإنصاف والعدالة الاجتماعيّة والعدالة بين الأنواع الاجتماعيّة والعدالة الضريبية.
- فرض ضريبة على الدخل السلبي الضريبي الناجم عن الأصول الملموسة وغير الملموسة بمعدلات كبيرة تكفي للسماح بحشد الموارد المحليّة، وذلك بإلغاء الحوافز الضريبية على الدخل السلبي ومواءمتها مع معدلات الدخل الشخصي من العمل.
- إصلاح النُظْم الضريبية القائمة لضمان العدالة وإعادة توزيع الثروة والدخل، وتمويل نُظْم الرعاية العامّة والحماية الاجتماعيّة الشاملة والتحويلية. وأيضًا، إعادة توجيه الموارد لإرساء الأسس لاقتصادات منتجة وشاملة وأكثر مراعاة للبيئة من خلال نُظْم مناسبة من الحوافز والتمثيلات، من أجل إعادة هيكلة الاقتصادات بعيدًا عن الاعتماد المفرط على السياحة والخدمات الريعية والمنخفضة التكلفة.
- ضمان كون الإيرادات التي تُجمع من خلال السياسات المالية والضرائب تحترم مبادئ الميزنة المراعية للنوع الاجتماعي والتي تعزز المساواة.
- إرساء الشفافية والمساءلة الضريبية من خلال إتاحة البيانات الضريبية، لا سيما بالنسبة لضرائب الدخل الشخصية وضرائب الشركات.
- تقليل الاعتماد على ضرائب الاستهلاك غير العادلة والتنازلية من خلال:
  - الامتناع عن زيادة المعدلات العامّة لضريبة على القيمة المضافة.
  - إعفاء السلع والخدمات الضرورية الأساسية من الضريبة على القيمة المضافة.
  - زيادة ضريبة على القيمة المضافة على المنتجات والخدمات الحصرية لاستهلاك الأسر الثرية.
- تمكين الإدارات الضريبية الوطنية وتزويدها بالموارد المالية والبشرية والتقنية واللوجستية اللازمة لمكافحة الاحتيال الضريبي وتعقب المساهمات المالية لأغني الأفراد والشركات.
- العمل على تحقيق التعاون الإقليمي والدولي من أجل:
  - وضع حدّ أدنى لمعدل الضريبة الفعلي على الشركات يكون أعلى من معدل 15 بالمئة الذي سيُجبي محليًا؛

## ○ معالجة تحويل الأرباح.

- دعم وضع الأمم المتحدة لاتفاقية ضريبية تهدف إلى التحسين الشامل للتنسيق والتنسيق الفاعل بشأن المسائل الضريبية ومعالجة مشكلة الملاذات الضريبية وإساءة استعمال الضرائب من طرف الشركات المتعددة الجنسيات، وغير ذلك من التدفقات المالية غير المشروعة التي تعوق إعادة التوزيع وتستنزف الموارد التي يمكن أن تكون حاسمة لمعالجة اللامساواة.

## سياسات القضاء على اللامساواة

- توفير خدمات عامة مجانية وشاملة و تحويلية للنوع الاجتماعي يقدّمها القطاع العام وبمؤلها، وتوفير الحماية الاجتماعية الشاملة - للجميع من دون تمييز، بمن فيهم المهاجرين/ات واللاجئين/ات - كأداة للحدّ من اللامساواة وبناء التماسك الاجتماعي.
- زيادة الاستثمارات العامّة في الماء والكهرباء، فضلاً عن شبكات النقل الأمانة؛ ومن شأن ذلك أن يقلّل من حجم أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر التي تؤديها النساء وأن يعود بالنفع على المجتمعات المحلية الهشة والمهمّشة.
- ضمان رعاية نوعية للأطفال تكون متاحة للجميع، وأن تكون في متناول المجتمعات المحلية الأشدّ هشاشة. وينبغي أن تتجاوز السياسات رعاية الطفل وأن تستند إلى مبدأ المسؤولية المشتركة؛ ويشمل ذلك رعاية كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة أو المرضى وأي شخص آخر يحتاج إلى رعاية، ولا سيما الأشخاص من أفقر الأسر.

## صندوق النقد الدولي شريك في الحدّ من أوجه اللامساواة على امتداد المنطقة

لطالما كان صندوق النقد الدولي جهة فاعلة مؤثرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وهو يقدّم حاليًا المساعدة المالية إلى ثلاثة بلدان على الأقل، مع تفاوض بلدين آخرين على الأقل بشأن برنامج للقروض.

وثمة تدابير بديلة ينبغي أن يوصي الصندوق باعتمادها لضمان تعافي من الجائحة والأزمات الاقتصادية يتمحور حول الناس. وينبغي أن يقوم بما يلي:

- الإصرار على قياس الحكومات للامساواة وأن تجمع وتنتشر بيانات عن الثروة والدخل على أساس سنوي.
- العمل مع السلطات للاتفاق على أهداف واضحة ومحددة زمنياً للحدّ من أوجه اللامساواة.
- ضمان خضوع جميع أهداف الاقتصاد الكلي وغيرها من الإصلاحات الهيكلية في برامج القروض لتحليل الأثر التوزيعي، لضمان حدّها من اللامساواة.
- أن يُدرج في تحليلاته أهدافاً أخرى للاقتصاد الكلي في برامج مثل التضخم والعجز المالي. وينبغي أن يشمل ذلك السرعة التي يجب أن يُخفّض بها التضخم والعجز والمستوى الذي ينبغي استهدافه. كما ينبغي مناقشة المستوى الأمثل للاحتياطات النقد الأجنبي، وإجراء تحليل شفاف للمفاضلات بين مختلف السيناريوهات ذات الصلة.
- ينبغي ألا يتخذ رؤساء بعثات صندوق النقد الدولي القرارات الأساسية المتعلقة بالاقتصاد الكلي مع وزراء المالية خلف الأبواب المغلقة، بل ينبغي أن تكون هذه القرارات جزءاً من حوار وطني شامل وشفاف - تُعرض فيه الخيارات المختلفة وتُنقاش - ويُنتج اتفاقاً واسع النطاق على الاستراتيجية الاقتصادية والمالية المناسبة التي يجب اتباعها.
- وقف جميع الجهود الرامية إلى تعزيز السياسات الضريبية التنازلية في التوصيات التي يقدّمها إلى الحكومات، بما في ذلك عن طريق إزالة المقترحات الداعية إلى فرض ضرائب على الاستهلاك أو زيادتها.
- الاستعاضة عن التركيز غير المتكافئ على الضرائب غير المباشرة بزيادة الدعم للحكومات لتصميم وتنفيذ سياسات الضرائب المباشرة التصاعدية، بما في ذلك:
  - تشجيع توظيف وتمويل الإدارات الضريبية والابتعاد عن تشجيع تجميد التوظيف في الخدمات العامّة؛
  - تقديم المساعدة الفنية في تصميم الضرائب على الثروة وعلى الشركات.
- الابتعاد عن تدابير التقشف لصالح دعم مسارات التكيف الاقتصادي والضرائب التصاعدية لتكون أكثر تدريجاً وتحدّ من اللامساواة.
- الارتقاء إلى مستوى سرديّة صندوق النقد الدولي الخاصّة بشأن مكافحة اللامساواة من خلال التنفيذ الهادف لمبادئه التوجيهية التنظيمية للتعامل مع اللامساواة الاقتصادية واللامساواة بين الأنواع الاجتماعية.
- إعطاء الأولوية للخدمات العامّة والحماية الاجتماعية الشاملة في برامج القروض المقدمّة إلى البلدان، من خلال:
  - ضمان الحيّز المالي الكافي للحفاظ على تقديم الخدمات العامّة وزيادتها، وإزالة جميع الحواجز التي تحول دون الإنفاق العام، مثل تجميد أجور العاملين في القطاع العام؛
  - دعم الخدمات العامّة الشاملة والنوعية والمجانية، التي تحدّ بشكل واضح من اللامساواة والفقر - على سبيل المثال، من خلال زيادة الإنفاق على الصحة والتعليم لوضعهما على المسار الصحيح بهدف الوصول إلى مستويات متفق عليها دولياً.

وينبغي أن يشمل ذلك إلغاء جميع الرسوم على المستخدمين/ات واستعمال التمويل القائم على الضرائب لأغراض الصحة والتعليم. كما ينبغي أن يشمل توظيف أعداد كافية من المعلمين/ات والعاملين/ات في المجال الصحي مع دفع أجور كريمة لهم.



- <sup>1</sup> ف. ألفاريدو، ول. أسود، وت. بيكيتي (2019). قياس اللامساواة في الشرق الأوسط 1990-2016: المنطقة حيث اللامساواة الأشد في العالم؟ مراجعة الدخل والثروة 65، رقم 4: 685-711. <https://doi.org/10.1111/roiw.12385>
- <sup>2</sup> فوربس الشرق الأوسط (2020، 25 نوفمبر). أضاف أصحاب المليارات العرب ما يقرب من 11 مليار دولار إلى ثروتهم على الرغم من الجائحة. <https://www.forbesmiddleeast.com/billionaires/arab-billionaires/arab-billionaires-added-over-%2410b-to-their-fortunes-despite-covid-19-pandemic>
- <sup>3</sup> المرجع السابق.
- <sup>4</sup> إجمالي الدين الحكومي العام (نسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي)، آفاق الاقتصاد العالمي (أبريل 2023)، صندوق النقد الدولي
- <sup>5</sup> فوربس الشرق الأوسط (2020، 25 نوفمبر). أضاف أصحاب المليارات العرب ما يقرب من 11 مليار دولار إلى ثروتهم على الرغم من الجائحة. <https://www.forbesmiddleeast.com/billionaires/arab-billionaires/arab-billionaires-added-over-%2410b-to-their-fortunes-despite-covid-19-pandemic>
- <sup>6</sup> منظمة العمل الدولية (2023). مؤشر أهداف التنمية المستدامة 8.3.1 - نسبة العمالة غير الرسمية إلى إجمالي العمالة (نسبة مئوية)؛ <https://ilostat.ilo.org/topics/informality/>؛ لا تتوفر بيانات عن المغرب.
- <sup>7</sup> معدل الفقر وفقاً لخط الفقر الوطني، مؤشرات التنمية العالمية، البنك الدولي. <https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators>
- <sup>8</sup> الإسكوا (2021). الفقر المتعدد الأبعاد في لبنان (2019-2021). متاح عبر الرابط التالي: [https://www.unescwa.org/sites/default/files/news/docs/21-00634-multidimensional\\_poverty\\_in\\_lebanon\\_policy\\_brief\\_en.pdf](https://www.unescwa.org/sites/default/files/news/docs/21-00634-multidimensional_poverty_in_lebanon_policy_brief_en.pdf)
- <sup>9</sup> منظمة العمل الدولية (يونيو 2021). قاعدة البيانات العالمية للحماية الاجتماعية استناداً إلى استفسار الضمان الاجتماعي. متاح عبر الرابط التالي: <https://www.social-protection.org/gimi/WSPDB.action?id=15>
- <sup>10</sup> مؤشرات التقدم الاجتماعي في مصر (2022). متاح عبر الرابط: <https://www.progressegyp.org/en/indicator.html#cash-transfer>
- <sup>11</sup> ر. مبروكي (2021). تهميش وانهدار المدرسة الرسمية في تونس: هل نواجه تعليماً طبقياً يكرّس اللامساواة بين الأطفال من مختلف الطبقات الاجتماعية؟ متاح عبر الرابط: <https://ftdes.net/en/marginalisation-et-effondrement-de-lecole-publique-en-tunisie-avons-nous-fait-face-a-une-education-de-classe-qui-consacre-linegalite-entre-les-enfants-de-differentes-classes-s/>
- <sup>12</sup> هيئة الأمم المتحدة للمرأة (2020). دور اقتصاد الرعاية في تعزيز المساواة بين الأنواع الاجتماعية. متاح عبر الرابط: <https://arabstates.unwomen.org/en/digital-library/publications/2020/12/the-role-of-the-care-economy-in-promoting-gender-equality#view>
- <sup>13</sup> ت. نيف، و. أ. س. روبيلارد (2021). نصف السماء؟ حصّة دخل العمل المؤنثة من منظور عالمي. ورقة عمل مختبر اللامساواة في العالم [22/2021]. متاح عبر الرابط: <https://wid.world/document/half-the-sky-the-female-labor-income-share-in-a-global-perspective-world-inequality-lab-working-paper-2021-22/>
- <sup>14</sup> ج. أزور، وب. موثورا، و. ج. فيرديبه (2020). يحتاج الشرق الأوسط إلى ضرائب أكثر عدلاً للمساعدة في النمو وتخفيف اللامساواة. متاح عبر الرابط: <https://www.imf.org/en/Blogs/Articles/2022/07/06/middle-east-needs-fairer-taxes-to-aid-growth-and-ease-inequality>
- <sup>15</sup> منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2021). الضريبة - الضريبة على الدخل الشخصي - بيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. متاح عبر الرابط: <https://data.oecd.org/tax/tax-on-personal-income.htm>
- <sup>16</sup> وزارة الاقتصاد والمالية، المملكة المغربية (2022). مشروع قانون المالية للسنة المالية 2022، تقرير عن النفقات الضريبية، ص. 9 [باللغة الفرنسية]
- <sup>17</sup> وزارة المالية التونسية (2022). مشروع قانون المالية 2023: تقرير الإنفاق الضريبي والحوافز المالية، ملحق 12، ص. 30.
- <sup>18</sup> المنبر المالي (2018، 31 أغسطس). لبنان يخسر مليارات الدولارات بسبب التهرب الضريبي وضريبة القيمة المضافة. متاح عبر الرابط: <https://financialtribune.com/articles/world-economy/92632/lebanon-loses-billions-to-tax-and-vat-evasion>

## منظمة أوكسفام

منظمة أوكسفام هي اتحاد دولي يضم 21 منظمة تعمل مع شركائها وحلفائها للوصول إلى ملايين الأشخاص في جميع أنحاء العالم. نعالج معًا أوجه اللامساواة لإنهاء الفقر والظلم، الآن وعلى المدى الطويل - من أجل مستقبل يتسم بالمساواة. لمزيد من المعلومات، يُرجى مراسلة أحد مكاتب منظمة أوكسفام، أو زيارة موقعنا الإلكتروني على العنوان التالي [www.oxfam.org](http://www.oxfam.org).

- |   |   |
|---|---|
| أوكسفام إيبيس، الدنمارك ( <a href="http://oxfamibis.dk/">http://oxfamibis.dk/</a> )           | أوكسفام أمريكا ( <a href="http://www.oxfamamerica.org">www.oxfamamerica.org</a> )                           |
| أوكسفام الهند ( <a href="http://www.oxfamindia.org">www.oxfamindia.org</a> )                  | أوكسفام أوتياروا ( <a href="http://www.oxfam.org.nz">www.oxfam.org.nz</a> )                                 |
| أوكسفام إنترمون، إسبانيا ( <a href="http://www.oxfamintermon.org">www.oxfamintermon.org</a> ) | أوكسفام أستراليا ( <a href="http://www.oxfam.org.au">www.oxfam.org.au</a> )                                 |
| أوكسفام إيرلندا ( <a href="http://www.oxfamireland.org">www.oxfamireland.org</a> )            | أوكسفام في بلجيكا ( <a href="http://www.oxfamsol.be">www.oxfamsol.be</a> )                                  |
| أوكسفام إيطاليا ( <a href="http://www.oxfamitalia.org">www.oxfamitalia.org</a> )              | أوكسفام البرازيل ( <a href="http://www.oxfam.org.br">www.oxfam.org.br</a> )                                 |
| أوكسفام المكسيك ( <a href="http://www.oxfammexico.org">www.oxfammexico.org</a> )              | أوكسفام كندا ( <a href="http://www.oxfam.ca">www.oxfam.ca</a> )   |
| أوكسفام نوفيب، هولندا ( <a href="http://www.oxfamnovib.nl">www.oxfamnovib.nl</a> )            | أوكسفام كولومبيا ( <a href="http://lac.oxfam.org/countries/colombia">lac.oxfam.org/countries/colombia</a> ) |
| أوكسفام كيبك ( <a href="http://www.oxfam.qc.ca">www.oxfam.qc.ca</a> )                         | أوكسفام فرنسا ( <a href="http://www.oxfamfrance.org">www.oxfamfrance.org</a> )                              |
| أوكسفام جنوب أفريقيا ( <a href="http://www.oxfam.org.za">www.oxfam.org.za</a> )               | أوكسفام ألمانيا ( <a href="http://www.oxfam.de">www.oxfam.de</a> )  |
| مؤسسة KEDV تركيا ( <a href="https://www.kedv.org.tr/">https://www.kedv.org.tr/</a> )          | أوكسفام بريطانيا ( <a href="http://www.oxfam.org.uk">www.oxfam.org.uk</a> )                                 |
|   | أوكسفام هونغ كونغ ( <a href="http://www.oxfam.org.hk">www.oxfam.org.hk</a> )                                |



**OXFAM**